

# العلاقة المتبادلة بين الحوكمة والتدقيق ودورها في تعزيز أداء الشركات المساهمة العامة

الدكتور عبد الرزاق قاسم

رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

## قانون (سربانز - أوكسلي)

أصدرت الحكومة الأمريكية في تموز (يوليو) 2002م قانون (سربانز - أوكسلي) الذي يتضمن المكونات التالية:

- 1- الشفافية في تقديم المعلومات المالية.
  - 2- التحقق من صحة وكفاءة الرقابة الداخلية في الشركة.
  - 3- دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة .
  - 4- الاشراف على عمليات التقصي والبحث عن الغش والأخطاء، التي من شأنها أن تؤثر على نتائج الشركات.
  - 5- دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني والأخذ بالآراء الواردة فيها .
  - 6- التحقق من استقلالية مدققين الحسابات الداخليين.
  - 7- تقديم الاقتراحات التي من شأنها تأكيد الاستقلالية لمدققي الحسابات الداخليين، والرفع من كفاءة ما يقومون به من أعمال .
  - 8- اتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة احدى الشركات للأنظمة والقوانين .
- ويعطي هذا القانون القوة للزج بالسجن وفرض الغرامات على الرئيس التنفيذي والمدير المالي أو ما يكافئها بالمنصب والمستويات الإدارية العليا إذا وجد أنهم مذنبين وقاموا بالتوقيع على قوائم بها فساد وتلاعب هام نسياً.

## أولاً - الحوكمة

### تعريف الحوكمة:

عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة بـ: النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركات من خلال:

- توصيف وتوضيح الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات "مجلس الإدارة - المساهمين - المتعاملين - العاملين".
- وضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الشركة.
- وضع الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق أهداف الشركة ومراقبة أدائها.
- الاعتماد على العمل المؤسسي من خلال وضع أنظمة ذاتية للإدارة والتوجيه والرقابة.

# مبادئ الحوكمة الفعالة

1- تكوين مجلس الإدارة ومسؤولياته

2- حقوق المساهمين

3- المعايير الأخلاقية.

4- الإفصاح والشفافية

5- إدارة المخاطر

# مبادئ الحوكمة الفعالة

## 1- مجلس الإدارة:

يعمل مجلس الإدارة كمحور أساسي لحوكمة الشركات من خلال القرارات الاستراتيجية التي يتخذها ومن حيث قدرته على المتابعة والمساءلة وتقييم الأداء وإدارة المخاطر، ويتألف مجلس الإدارة من أعضاء يمثلون المساهمين كما يجوز انتخاب أعضاء من غير المساهمين. ويؤثر تكوين مجلس الإدارة بشكل كبير على حوكمة الشركات من خلال وجود مجلس:

- مستقل
- خالٍ من تضارب المصالح.
- يرسم الخطط والاستراتيجيات ويشرف على تنفيذها وعلى تقييم الأداء.
- يشكل الهيكل التنظيمي ويشرف على أعمال الإدارة التنفيذية.
- يتخذ القرارات الموضوعية ويفوض السلطات والصلاحيات.
- يضمن المعاملة العادلة للمساهمين.
- يشكل اللجان المنبثقة عن المجلس.

**تنوع أعضاء مجلس الإدارة:** يعمل أعضاء مجلس الإدارة المتنوعون الذين يتمتعون بخبرات متنوعة (مثل الشؤون المالية والقانونية والتكنولوجية) على تعزيز الحوكمة، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد وجود مدير ماهر في التكنولوجيا في التغلب على الاضطرابات الرقمية، ووفقاً للبحوث فإن الشركات ذات المجالس الإدارية الأكثر تنوعاً تعدّ أقل عرضة للمخاطر، وأقل تقلباً في عائدات الأسهم، وأكثر احتمالاً أن تحقق أرباحاً.

ونتيجة لذلك، يمكن القول بأن التنوع من حيث نوع الجنس والسن وتمثيل الأقليات ينبغي أن يكون هدفاً أساسياً لتكوين أي مجلس إدارة لأي شركة.

# مبادئ الحوكمة الفعالة

## 2- حقوق المساهمين:

تؤكد حوكمة الشركات على حماية حقوق المساهمين، وتشمل هذه الحقوق:

- حق المشاركة في اجتماعات الهيئات العامة والتصويت على القرارات المتخذة في هذه الاجتماعات.
- حق المناقشة وتوجيه الأسئلة والاقتراحات بشأن المواضيع المدرجة على جدول الأعمال.
- الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالشركة.
- حق الأفضلية في الاكتتاب بأي إصدارات جديدة للشركة التي يساهمون بها.
- حق الحصول على الأرباح المقرر توزيعها.

وبذلك يمثّل جوهر مبادئ الحوكمة تحقيق المعاملة العادلة المتكافئة لجميع المساهمين، وبالمقابل يعدّ نشاط المساهمين ومشاركتهم الفعالة أمرًا حيويًا للحوكمة القوية لضمان حماية حقوقهم.

# مبادئ الحوكمة الفعالة

## 3- المعايير الأخلاقية:

تتغلغل الثقافة الأخلاقية القوية في الشركة وتؤثر سمعة الشركة وإدارتها على جذب المستثمرين والعملاء للتعامل معها .

ويقع السلوك الأخلاقي في قلب حوكمة الشركات، لذلك يجب على الشركات الالتزام بالمعايير الأخلاقية، وتجنب تضارب المصالح، ومراعاة مصالح الشركة وعدم تقديم المصالح الشخصية على مصلحة الشركة، ومنع تسرب المعلومات الداخلية واستغلالها، وغيرها من الممارسات الاحتيالية. إن الثقافة الأخلاقية القوية تعزز الثقة بين أصحاب المصلحة.

كما تُظهر مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات التزامًا يعزز سمعتها الأخلاقية.

# مبادئ الحوكمة الفعالة

## 4- الإفصاح والشفافية:

يُعدّ الإفصاح أداة فعالة للتأثير على سلوك الشركات لحماية مصالح المستثمرين، وعلى جذب رؤوس الأموال وتلبية متطلبات المساهمين والمستثمرين المرتقبين، وذلك من خلال الحصول على معلومات كافية منظمة تتسم بدرجة عالية من المصداقية والشفافية والقابلية للمقارنة مع البيانات والمعلومات الأخرى المناظرة، بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

حيث أن التقارير الشفافة تبني المصداقية والثقة وتجذب المستثمرين، ويجب على الشركات توفير التقارير المتكاملة (المالية وغير المالية)، وتسهيل وصول المعلومات إلى المساهمين وجميع مستخدمي البيانات المالية .

كما تتعلق الشفافية بضمان الكشف عن أي بنود هامة تتعلق بالشركة لحملة الأسهم في الوقت المناسب وعلى نحو متكرر، وقد يشمل ذلك مؤشرات الأداء المالي الحاسمة، وسياسة الأعمال، وآليات اختيار الإدارة التنفيذية وبيانات الملكية، وقرارات المجلس، وتعويضات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأية أحداث هامة أخرى.

# مبادئ الحوكمة الفعالة

## 5- إدارة المخاطر:

تتطلب الإدارة الفعالة تقييمًا قويًا للمخاطر والتخفيف من حدتها.

يجب على مجالس الإدارة تحديد المخاطر (المالية والتشغيلية والقانونية والمتعلقة بالسمعة) وتنفيذ استراتيجيات لإدارتها.

وفي هذا المجال يلعب المدققون دورًا حاسمًا في تعزيز الرقابة من خلال تقييم ضوابط المخاطر، والإشراف على عمليات

إدارة المخاطر، والإبلاغ عن المخاطر المحتملة.

## مبادئ الحوكمة الفعالة

باختصار، إن الحوكمة الفعالة للشركات هي مسعى متعدد الأوجه يتطلب التكيف المستمر مع بيئات الأعمال المتغيرة. وهي بلا شك تؤثر على الطريقة التي تعمل بها الشركة، فهي تحدد أدوات التفاعل بين أصحاب المصلحة و مجلس إدارتها والإدارة التنفيذية وتساعد الشركات على السيطرة على المخاطر واتخاذ القرارات السليمة والملائمة لتحقيق أهدافها.

ومن خلال الالتزام بهذه المبادئ الأساسية، يمكن للشركات التغلب على التعقيدات وتحقيق النمو والازدهار على المدى الطويل.

# فوائد الحوكمة الفعالة

تكمّن فوائد حوكمة الشركات في التالي:

1- التقليل من المشاكل إلى الحد الأدنى.

2- جذب انتباه المستثمرين الجدد.

3- تحسين الكفاءة.

4- حماية أصحاب المصلحة.

## فوائد الحوكمة الفعالة

وبالتالي تلعب الحوكمة دوراً مهماً في خلق نوع من التوازن بين الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأمد والأهداف القصيرة الأجل .

يمكن القول بأن الفرق بين الإدارة والحوكمة :

أن إدارة الشركات معنية بالعمليات اليومية وأنها موجهة نحو أداء المهام، بينما تنظر الحوكمة إلى الصورة العامة وتتوجه بجهودها نحو الأهداف.

كما أن الحوكمة تهتم في المقام الأول بحماية الشركة، في حين تهتم الإدارة بنموها، وتشير الحوكمة إلى القواعد والعمليات الموضوعة لضمان أن تتبع الشركة القانون وأن تخدم المصالح الفضلى لجميع أصحاب المصلحة.

أما عن الإدارة، فتشير إلى التكتيكات التي يستخدمها المسؤولون التنفيذيون لمساعدة الشركة على إدارتها وازدهارها. وكلما ارتفعت درجة تطبيق نظام الحوكمة في الشركة، ازدادت قوة الشركة من منظور حملة الأسهم فيها، ولهذا السبب يتعين على فريق الإدارة أن يركز على تكييف مثل هذه العناصر لتحقيق الأهداف وضمان سير الأمور بسلاسة في إطار الشركات.

# أهداف الحوكمة

## (1) أهداف الحوكمة على مستوى الاقتصاد القومي:

- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.
- تعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات.
- دعم القدرات التنافسية للقطاع الخاص.
- ورفع معدلات الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب والمحليين.
- خلق فرص عمل جديدة.
- تحقيق معدلات نمو أعلى.

# أهداف الحوكمة

## (2) أهداف الحوكمة على مستوى الشركات المساهمة

يؤدي التطبيق السليم للحوكمة إلى رفع مستويات الأداء في الشركة وتطوير استراتيجياتها بما يخدم تحقيق الأهداف التالية:

1. العمل على تقليل حجم الفساد المالي والإداري والاستخدام الأمثل لموارد الشركة.
2. زيادة كفاءة وفعالية أداء أقسام العمل في الشركة.
3. توفير مصادر التمويل الداخلية والخارجية، واستقطاب استثمارات جديدة.
4. التنسيق بين مصالح كافة الجهات التي لها علاقة مع الشركة (مساهمين - مجلس الإدارة - موظفين - عملاء - مودعين).
5. توزيع السلطات والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة للشركة مما يسهم في تسهيل عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركة.
6. حماية الشركات من الوقوع في الأخطاء المحاسبية والتدقيقية من خلال الالتزام بالقوانين والقواعد والمعايير الدولية مما يساعد على استقرار نشاط الشركات وتجنب الازمات.

## ثانياً- الفساد الإداري والمالي

يعتبر الفساد المالي الإداري من أخطر الظواهر التي تواجه الدول والمجتمعات وتهدد عملية التنمية والتقدم كما تهدد مناخ الاستثمار، لذا فإن حصار تلك الظاهرة والقضاء عليها يستلزم تضافر جهود الدولة والمجتمع .

**يعرّف الفساد المالي والإداري** بأنه: الخروج عن القانون أو النظام وعدم الالتزام بهما أو استغلال فيما بينهما من أجل تحقيق مصالح اقتصادية لفرد معين أو لجماعة معينة إنه سلوك منحرف يخالف الواجبات الملقاة على عاتق الوظيفة.

وتتعدد الأسباب التي تدفع الأشخاص للتورط بقضايا الفساد، فعلى الرغم من أن الحاجة الاقتصادية تعتبر سبباً قوياً يدفع بهؤلاء الأشخاص للتورط بهذه القضايا، إلا أن الدراسات العلمية والتحليل النفسي والموضوعي، تبين أن أسباب استئراء الفساد المالي والإداري ليس الحاجة الاقتصادية لمرتكبها فحسب، بل يعود أيضاً لأسباب عديدة.

# أسباب الفساد الإداري والمالي

يعد من أهم أسباب الفساد:

- 1- الانحراف السلوكي والقيمي، وخصوصاً عند شاغلي الوظائف العليا.
- 2- عدم اعتماد معايير موضوعية تستند للكفاءة وتحمل المسؤولية عند تعيين الموظفين والمسؤولين في الوظائف العليا.
- 3- تعدد الجهات الاشرافية وتقييد صلاحياتها الفعلية.
- 4- عدم وجود برنامج حقيقي شامل لمكافحة الفساد تتبناه الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.
- 5- قلة الوعي الإداري في إدارة المسؤوليات.

# مظاهر الفساد الإداري والمالي

لعلّ من أهم مظاهر الفساد المالي والإداري شيوعاً:

- النفاق الوظيفي.
- الريبة، والشك، وعدم الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين.
- التسبب والإهمال الوظيفي وتفشي روح اللامبالاة.
- انعدام الدافع للعمل.
- هدر الوقت.
- تصنّع العمل أمام الرؤساء.
- غياب المسؤولية والاستهانة بالملكية واستباحتها.
- تدني الالتزام الذاتي في المناخ التنظيمي.
- استغلال المنصب وسوء استعمال السلطة.
- انتشار الرشوة والاختلاس والتزوير.

# آثار الفساد الإداري والمالي

إن من أهم آثار الفساد:

- 1- إشاعة روح اليأس بين أفراد المجتمع.
- 2- توزيع الدخل بشكل غير متكافئ.
- 3- زيادة تكلفة المشروعات الاستثمارية مما يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي وإلى عدم استقرار البيئة الاستثمارية.
- 4- تردي الخدمات العامة عبر استخدام الموارد بشكل غير فعال.
- 5- الحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات.
- 6- تنامي ظاهرة الفقر.
- 7- الإخلال بقواعد العمل وقيمه وإضعاف مفعول الحوافز الموضوعية.

## ثالثاً- التدقيق الخارجي

**تعريف التدقيق:** التدقيق هو الفحص المنهجي للسجلات المالية للشركة، والمعاملات، والضوابط الداخلية. يقوم المدققون الخارجيون (المستقلون عن الشركة) بالتحقق من دقة وموثوقية البيانات المالية.

### أسباب أهمية التدقيق:

- **تدقيق البيانات المالية:** يقوم المدققون بفحص البيانات المالية (الميزانية العمومية، وبيانات الدخل، وبيانات التدفق النقدي) لضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية. وهم يتحققون من دقة الأرقام المبلغ عنها، ويقيمون السياسات المحاسبية، ويحددون أي أخطاء.
- **الضوابط الداخلية:** يقوم المدققون بتقييم الضوابط الداخلية — العمليات والإجراءات التي تحمي الأصول، وتمنع الاحتيال، وتضمن إعداد تقارير مالية دقيقة. الضوابط الضعيفة تزيد من مخاطر الأخطاء أو الاحتيال.
- **استقلالية المدقق:** تعتبر الاستقلالية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمدققين. ويجب أن يظلوا موضوعيين وغير متحيزين. وأي تضارب في المصالح يضر بقدرتهم على تقديم تقييم محايد.

# أنواع عمليات التدقيق الخارجي

## أنواع عمليات التدقيق:

إلى جانب عمليات التدقيق المالي، هناك عمليات تدقيق تشغيلية (تقييم الكفاءة والفعالية)، وعمليات تدقيق الامتثال (ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح)، وعمليات التحقيق في الاحتيال.

## تقرير المدقق:

يُصدر المدقق رأيًا في تقرير التدقيق. حيث يشير الرأي النظيف (غير المتحفظ) إلى أن البيانات المالية معروضة بشكل عادل، وتسلط الآراء المؤهلة الضوء على قضايا محددة، في حين تشير الآراء السلبية إلى مشاكل كبيرة يجب معالجتها.

# تكمال التدقيق الخارجى مع الحوكة

باختصار، إن حوكة الشركات وتدقيق الحسابات أمران تكامليان، فالحوكة تحدد إطار العمل، والتدقيق يؤكد فعاليته. ويمثل التدقيق الخارجى حجر الزاوية لحوكة فعالة للشركات، حيث يساعد المدققون الخارجيون على تعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، وإضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية التي أعددتها الشركة المساهمة وتقديم هذا الرأي على شكل تقرير النتائج إلى الأطراف ذات المصلحة، أي أن الغرض من وظيفة التدقيق يتمثل أساساً في إظهار نتائج الشركة بصورة سليمة، وإبراز المركز المالى السليم لها.

# تعزير التدقيق الخارجي للحوكمة

يسهم التدقيق الخارجي في تعزير حوكمة الشركات من خلال:

1. رفع جودة التقارير المالية وزيادة المصداقية في هذه التقارير.

2. تخفيض درجة عدم التماثل بين المعلومات والعمليات التي تقوم بها الشركة وبالتالي الكشف عن مدى كفاءة نظامها

الرقابي الداخلي.

# جودة التدقيق الخارجي

تشمل جودة التدقيق عنصرين أساسيين:

- الالتزام بمعايير التدقيق الدولية.
- توفر الكفاءة والنزاهة والموضوعية والاستقلالية في المدققين بما يحقق الوفاء بالمسؤوليات المؤهلة لهم.

**مزايا وخصائص جودة التدقيق:**

- 1- إعطاء تأكيدات معقولة بأن الخدمات التي يؤديها المدقق تتماشى مع المتطلبات المهنية ومعايير التدقيق.
- 2- تحسين برنامج عمل مدققي الحسابات، من خلال اتباعه للإرشادات والمعايير الصادرة.
- 3- تساهم جودة التدقيق في اكتساب عملاء جدد.
- 4- تشكل جودة التدقيق جزء مهم من نظام الرقابة على أعمال الشركة.

# جودة التدقيق الخارجي

## وبالتالي فإن جودة التدقيق تساهم في:

- الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية.
- تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والاطفاء الجوهرية.
- تخفيض صراعات الوكالة.
- تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية ورفع جودة التقارير المالية وزيادة الثقة والمصداقية في هذه القوائم.
- حماية مصالح المساهمين.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- تقييم قدرة الشركة على الاستمرار.
- تقديم خدمات استشارية للشركة حول حوكمة الشركات.

# علاقة المدقق مع الجهات الفاعلة في الشركة

علاقة المدقق بالأطراف الفاعلة في حوكمة الشركات:

- مجلس الإدارة.
- لجنة التدقيق.
- قسم التدقيق الداخلي.

# علاقة المدقق مع الجهات الفاعلة في الشركة

## • علاقة المدقق الخارجي مع مجلس الإدارة:

تعد البيانات المالية وسيلة الاتصال الرئيسية بين معدي هذه البيانات ومستخدمها حيث يسعى كل طرف لتحقيق مصالحه الذاتية والتي قد تتعارض مع مصالح الآخرين، حيث تسعى الإدارة إلى اتباع الطرق المحاسبية لزيادة صافي الربح وبالتالي زيادة نصيبها من الحوافز ودعم مراكزها الوظيفية في حين يتعارض ذلك مع هدف المساهمين في الحصول على الأرباح.

ويمكن أن يحدث تعارض بين الإدارة العليا "مجلس الإدارة" ومدقق الحسابات من خلال قيام الأخير بكشف مناورات الإدارة في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية للتلاعب بالأرقام المحاسبية أو إخفاء بعض المعلومات الهامة عن المساهمين.

وهذا ما يجعل للمدقق دور محوري في حوكمة الشركات كطرف ثالث مهني مستقل عن مجلس إدارة الشركة.

# علاقة المدقق مع الجهات الفاعلة في الشركة

## • علاقة المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق:

تعد لجنة التدقيق من الأدوات الهامة التي تدعم استقلالية وحياد المدقق من خلال تنفيذ مسؤولياتها المتعلقة بـ:

- 1- بترشيح مدقق الحسابات والتأكد من استيفائه لشروط التعيين وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته.
- 2- بيان مدى تأثير أي أعمال أخرى يكلف بها مدقق الحسابات لحساب الشركة (كالمهام الاستشارية) قد تؤثر على هذه الاستقلالية.
- 3- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها الى مجلس الإدارة.
- 4- مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.

# علاقة المدقق مع الجهات الفاعلة في الشركة

## • علاقة المدقق الخارجي مع المدقق الداخلي:

تعدّ ركيزة الرقابة والمساءلة أحد أهم ركائز الحوكمة من قبل الأطراف "المساهمين - مجلس الإدارة - الإدارة التنفيذية- لجنة التدقيق - المدققون الداخليون - المدققون الخارجيون".

وفي الوقت الذي يجب أن يتمتع كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بالاستقلالية والحيادية في العمل، فإن عدداً من جوانب عمل

كل منهما يتكامل مع الآخر، فعلى سبيل المثال يتعين على المدقق الداخلي أن يعد تقارير إلى مجلس الإدارة حول مراجعة وتقييم نظام الرقابة

الداخلية في الشركة ونواحي القصور في الأداء، وعليه أن يرفع نسخة عنها إلى لجنة التدقيق، وفي الوقت ذاته يتعين على مدقق الحسابات

الخارجي الإبلاغ عن نواحي القصور والضعف في أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة للمكلفين بالرقابة والإدارة.

## رابعاً- في العلاقة بين الحوكمة والتدقيق ومحاربة الفساد الإداري والمالي:

- إن توفر هياكل حوكمة فعالة في الشركة تعزز للمدقق بيئة مستقرة تنخفض فيها المخاطر مما يساهم في الوصول الى عمليات التدقيق بشكل أقل مخاطرة.
- وتساهم حوكمة الشركات في تقييم الأداء و المساءلة تحسين بيئة التنظيم وتحقيق أهداف الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وإدارة ومراقبة المخاطر وتأكيد تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية وتفعيل دور لجان المراجعة وتفعيل المراجعة الداخلية وضمان التعاون الوثيق بين المراجعة الداخلية والخارجية.
- إن التقييد التام بتطبيق نظم الحوكمة يعد مدخلاً أساسياً في محاربة الفساد لمالي والإداري والتقليل من هذه الظاهرة لأن التقييد بتطبيق نظم الحوكمة بشكل فعال سوف يساهم في ضبط تصرفات الأطراف ذوي المصلحة بالشركة (مجلس إدارة - إدارة تنفيذية- مساهمين) بما يحقق التوازن في المصالح في ظل الالتزام بالقوانين والأنظمة.

## خامساً- الاتجاهات المستقبلية في حوكمة الشركات وتدقيق الحسابات

مع ازدياد تعقيد العالم وترابطه، أصبح دور حوكمة الشركات ومراجعة الحسابات في ضمان المساءلة والشفافية والنزاهة في الأنشطة التجارية أكثر أهمية. ومع ذلك، تواجه حوكمة الشركات والتدقيق أيضًا تحديات وفرصًا جديدة في ضوء الاتجاهات الناشئة مثل:

1- التحول الرقمي.

2- القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة.

3- نشاط أصحاب المصلحة.

4- التغييرات التنظيمية.

# خامساً- الاتجاهات المستقبلية في حوكمة الشركات وتدقيق الحسابات

## 1. التحول الرقمي:

يؤدي الاعتماد السريع للتقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، والحوسبة السحابية، وتحليلات البيانات الضخمة إلى تغيير الطريقة التي تعمل بها الشركات، حيث توفر هذه التقنيات إمكانيات جديدة لتعزيز الكفاءة والابتكار ورضا العملاء، ولكنها تشكل أيضًا مخاطر وتحديات جديدة لحوكمة الشركات وتدقيق الحسابات.

على سبيل المثال:

كيف يمكن لمجالس الإدارة والمدققين ضمان موثوقية وأمان وأخلاقيات البيانات والخوارزميات التي تستخدمها الشركة؟  
كيف يمكنهم تقييم تأثير التعطيل الرقمي على نموذج الأعمال والاستراتيجية والأداء؟  
كيف يمكنهم الاستفادة من إمكانيات الأدوات والمنصات الرقمية لتحسين عملياتهم وقدراتهم واتصالاتهم؟

## خامساً- الاتجاهات المستقبلية في حوكمة الشركات وتدقيق الحسابات

### 2- القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة:

أصبحت القضايا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة أكثر بروزًا وتأثيرًا في عالم الشركات، لأنها تعكس الوعي المتزايد لدى مختلف أصحاب المصلحة على الشركات.

تغطي القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة مجموعة واسعة من المواضيع، مثل تغير المناخ، وحقوق الإنسان، والتنوع والشمول، ومكافحة الفساد، والمسؤولية الاجتماعية للشركات. ولهذه المشكلات آثار على سمعة الشركات وربحيتها وقدرتها على الاستمرار على المدى الطويل، فضلاً عن امتثالها القانوني والتنظيمي.

ولذلك، يتعين على مجالس الإدارة ومدققي الحسابات دمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في وظائف الرقابة والضمان الخاصة بهم، والتأكد من أن الشركة لديها استراتيجية واضحة ومتناسكة للبيئة البيئية والحوكمة، وإعداد التقارير، ونظام قياس الأداء.

## خامساً- الاتجاهات المستقبلية في حوكمة الشركات وتدقيق الحسابات

### 3- نشاط أصحاب المصلحة:

أصبح أصحاب المصلحة، مثل المساهمين والموظفين والعملاء والموردين والمنظمين والمجتمع المدني، أكثر نشاطًا وقدرةً في التعبير عن آرائهم ومصالحهم فيما يتعلق بحوكمة الشركات وأدائها. إذ يمكن أن يتخذ نشاط أصحاب المصلحة أشكالًا مختلفة، مثل التصويت بالوكالة، وقرارات المساهمين، والمقاطعة، والاحتجاجات، والدعاوى القضائية، وحملات وسائل التواصل الاجتماعي، وبذلك يمكن لنشاط أصحاب المصلحة أن يمارس ضغطًا وتأثيرًا كبيرًا على قرارات وإجراءات مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية، فضلاً عن خلق فرص للحوار والتعاون، وعليه يجب على مجالس الإدارة والمدققين أن يكونوا على دراية بتوقعات واهتمامات مختلف أصحاب المصلحة وأن يستجيبوا لها، وأن يتعاملوا معهم بشكل فعال وبنّاء.

## خامساً- الاتجاهات المستقبلية في حوكمة الشركات وتدقيق الحسابات

### 4- التغييرات التنظيمية:

تتطور البيئة التنظيمية لحوكمة الشركات وتدقيق الحسابات باستمرار وتتكيف مع الاحتياجات والمتطلبات المتغيرة للسوق والمجتمع، إذ يمكن أن يكون للتغييرات التنظيمية تأثير كبير على معايير وقواعد وممارسات حوكمة الشركات وتدقيق الحسابات، بالإضافة إلى أدوار ومسؤوليات مجالس الإدارة ومدققي الحسابات والأطراف الأخرى المعنية، كما يمكن للتغييرات التنظيمية أيضاً أن تخلق تحديات وفرصاً جديدة لحوكمة الشركات ومراجعة الحسابات، مثل: زيادة التعقيد وعدم اليقين والتنوع، فضلاً عن تعزيز الشفافية والمساءلة والجودة. ويتعين على مجالس الإدارة والمدققين مواكبة التغييرات التنظيمية ذات الصلة والامتثال لها، وتوقع الآثار والعواقب المحتملة لهذه التغييرات والاستعداد لها.

## خامساً- الاتجاهات المستقبلية في حوكمة الشركات وتدقيق الحسابات

هذه بعض الاتجاهات المستقبلية التي من المرجح أن تشكل مشهد حوكمة الشركات وتدقيق الحسابات في السنوات القادمة. وهي تمثل تحديات وفرصاً أمام مجالس الإدارة ومدققي الحسابات وأصحاب المصلحة الآخرين لتحسين ممارسات ونتائج حوكمة الشركات ومراجعة الحسابات، والمساهمة في نجاح واستدامة الشركات والمجتمع على المدى الطويل.

شكراً لاستماعكم